أثر تغيّر الظروف على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

"دراسة مقارنة"

DAR AL AFAK
COPY

تأليف
الدكتور محمد حسين الحمده

منشورات الحلبي الحقوقية

فهرس الكتاب

الإهداء

الشكر والتقدير

قائمة المختصرات

تقديم

المقدمة

أهمية البحث :

أهداف البحث :

إشكالية الدراسة :

فرضيات الدراسة :

المنهج المتّبع :

الباب الأول: أثر تغيّر الظروف على صدور القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفصل الأول: التأصيل القانوني لنظرية تغير الظروف في إطار القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

المبحث الأول: الأصول القانونية التي ترعى القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

المطلب الأول: ماهية القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: مفهوم القرار الإداري

أولاً: تعريف القرار الإداري

ثانياً: خصائص القرار الإداري

الفرع الثاني: أركان القرار الإداري

أولاً: العناصر الخارجية للقرار الإداري

ثانياً: العناصر الداخلية للقرار الإداري

المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية

الفرع الأول: القرارات الإدارية من حيث نطاق تطبيقها

أولاً: القرارات الإدارية التنظيمية

ثانياً: القرارات الإدارية غير التنظيمية

الفرع الثاني: القرارات الإدارية من حيث آثارها

أولاً: القرار الإداري المنشئ للحق

DAR AL AFAK
COPY

ثانياً: القرارات الإدارية غير المنشئة للحقوق
المبحث الثاني: طبيعة الظروف الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
المطلب الأول: الظروف القانونية الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
الفرع الأول: تغيّر القواعد القانونية
أولاً: التغيير في الدستور والتشريعات العادية
ثانياً: التغيير في القرارات التنظيمية
الفرع الثاني: موقف الاجتهاد القضائي من تغير الظروف
أولاً: القرارات القضائية المؤسسة لنظرية تغير الظروف
ثانياً: دور الاجتهاد في استقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية
المطلب الثاني: الظروف الواقعية الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
الفرع الأول: صور الظروف العادية المؤثرة في القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: حالة التغير في ركن السبب
ثانياً: حالة المخالفة لأحكام القانون
الفرع الثاني: صور الظروف الاستثنائية الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: تدخلات الضابطة الإدارية في الظروف الاستثنائية
ثانياً: أثر التقلبات الاقتصادية على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
الفصل الثاني: أثر تغيّر الظروف على سلطة الإدارة في إطار القرارات المنشئة للحقوق
المبحث الأول: سلطة الإدارة قبل اكتساب القرارات الإدارية للصيغة النهائية
المطلب الأول: سلطة الإدارة في إطار العناصر الخارجية للقرارات الإدارية
الفرع الأول: مدى تقيُد الإدارة بركن الشكل والإجراءات
أولاً: مدى التزام الإدارة بركن الشكل أثناء إصدارها للقرارات الإدارية المنشئة للحقوق
ثانياً: مدى التزام الإدارة بركن الإجراءات أثناء تغير الظروف
الفرع الثاني: أثر تغير الظروف على تقيُد الإدارة بركن الاختصاص
أولاً: أثر تغير الظروف على ركن الاختصاص
ثانياً: أثر تغير الظروف على تصحيح عيب عدم الاختصاص
المطلب الثاني: أثر تغيّر الظروف على العناصر الداخلية للقرار الإداري
الفرع الأول: أثر تغيّر الظروف على عنصر المحل والغاية
أولاً: مواءمة ركن المحل مع الظروف المتغيرة
ثانياً: مواءمة ركن الغاية مع الظروف المتغيرة

الفرع الثاني: مواءمة ركن السبب مع الظروف المتغيرة
أولاً: استمرارية السبب لكونه قائماً ومشروعاً حتى إصدار القرار
ثانياً: أن يكون سبب القرار محدداً
ثالثاً: أن يكون هناك تلازم بين السبب والأثر القانوني للقرار
المبحث الثاني: أثر تغيّر الظروف بعد اكتساب القرارات الإدارية للصيغة النهائية
المطلب الأول: طوارئ نفاذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
الفرع الأول: أثر دعوى الإبطال على نفاذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: أثر دعوى الإبطال غير المقترنة بطلب وقف التنفيذ
ثانياً: أثر دعوى الإبطال المقترنة بطلب وقف التنفيذ
الفرع الثاني: صور تنفيذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: التنفيذ غير المباشر للقرار الإداري المنشئ للحق
ثانياً: التنفيذ المباشر للقرار الإداري المنشئ للحق
المطلب الثاني: طوارئ تنفيذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
الفرع الأول: وقف العمل بالقرارات الإدارية المنشئة للحقوق في الظروف العادية
أولاً: حالة وقف العمل لاعتبارات المصلحة العامة
ثانياً: حالة زوال السبب في القرار الإداري المنشئ للحق
الفرع الثاني: أثر الظروف الاستثنائية على العمل بالقرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: أثر حالة الضرورة على تنفيذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
ثانياً: مواءمة القرارات الإدارية المنشئة للحقوق مع الظروف الاستثنائية
الباب الثاني: أثر تغير الظروف على استقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية
الفصل الأول: الضمانات القانونية لاستقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية
المبحث الأول: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية كضمانة لحماية الحقوق الفردية
المطلب الأول: أساس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
الفرع الأول: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية في النصوص القانونية
أولاً: الأساس القانوني لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
ثانياً: علاقة مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية بقواعد الاختصاص
الفرع الثاني: دور الفقه والاجتهاد في تكريس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
أولاً: دور الفقه في تكريس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
ثانياً: دور الاجتهاد في تكريس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
الفرع الأول: رجعية القرارات الواردة بنص القانون
أولاً: الإقرار المسبق على الأثر الرجعي
ثانياً: الإجازة التشريعية اللاحقة للأثر الرجعي
الفرع الثاني: رجعية القرارات الناتجة عن مادية الوقائع
أولاً: المفعول الرجعي للقرار المصحح لقرار معيب
ثانياً: الأثر الرجعي للقرار الإداري في حالة الضرورة
المبحث الثاني: مبدأ احترام الحقوق المكتسبة كضمانة لحماية الحقوق الفردية
المطلب الأول: العلاقة بين مبدأ احترام الحقوق المكتسبة وشرعية القرارات الإدارية
الفرع الأول: تكريس مبدأ احترام الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية
أولاً: مبدأ احترام الحقوق المكتسبة في التشريع
ثانياً: الحقوق المكتسبة وفق الفقه والقضاء
الفرع الثاني: القرارات الإدارية المولِّدة للحقوق المكتسبة
أولاً: القرارات الإدارية المشروعة
ثانياً: القرارات الإداية غير المشروعة
المطلب الثاني: مفاعيل مبدأ احترام الحقوق المكتسبة
الفرع الأول: حماية الحقوق الفردية الناشئة عن القرارات الإدارية
الفرع الثاني: الحفاظ على الاستقرار القانوني في المعاملات
أولاً: عدالة التطبيق القانوني
ثانياً: استقرار الأوضاع القانونية للأفراد
الفصل الثاني: الضمانات القضائية لاستقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية
المبحث الأول: الحماية القضائية للقرارات الإدارية المنشئة للحقوق أثناء مدة الطعن
المطلب الأول: سلطة الإدارة بسحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
الفرع الأول: القيود الواردة على سحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: مراعاة الاحكام القانونية والحقوق الفردية
ثانياً: ميعاد سحب القرارات الإدارية
الفرع الثاني: أثر تغير الظروف على مهلة الطعن في القرارات الإدارية المنشئة للحقوق
أولاً: التظلم الإداري
ثانياً: امتداد ميعاد السحب بسبب الطعن القضائي

DAR AL AFAK

ثالثاً: امتداد الميعاد بسبب الظروف الاستثنائية

رابعاً: امتداد ميعاد السحب برفع دعوى التعويض

المطلب الثاني: استثناءات سحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوق بعد انقضاء مدة الطعن

الفرع الأول: حالة وجود عيب جسيم في القرار الإداري المنشئ للحق

أولاً: حالة القرار الإداري المعدوم

ثانياً: حالة حصول أحد الأفراد على قرار منشئ لحق نتيجة غش أو تدليس

ثالثاً: حالة صدور القرار خارج حدود سلطة الإدارة المقيدة

الفرع الثاني: القرارات الصادرة بفصل الموظفين

أولاً: شرعية سحب قرار الفصل من الوظيفة

ثانياً: النطاق الضيق لاستثناء قرار فصل الموظف من جواز السحب

المبحث الثاني: الحماية القضائية للقرارات الإدارية المنشئة للحقوق بعد انقضاء مدة الطعن

المطلب الأول: سلطة الإدارة في اصدار قرارات إدارية مضادة

الفرع الأول: ماهية وأشكال القرار الإداري المضاد

أولاً: القرار الإداري المضاد وفق الفقه والاجتهاد

ثانياً: أشكال القرار المضاد

الفرع الثاني: شروط صحة القرار الإداري المضاد

أولاً: صلاحية إصدار القرار المضاد

ثانياً: الشكل والإجراءات في إصدار القرار الإداري المضاد

المطلب الثاني: آثار القرارات المضادة على الحقوق المكتسبة

الفرع الأول: أثر القرار المضاد المشروع

أولاً: اتجاه آثار القرار المضاد للمستقبل

ثانياً: عدم رجعية القرار المضاد

الفرع الثاني: آثار القرار المضاد غير المشروع

أولاً: تحريك دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة

ثانياً: موجب التعويض

الخاتمة

الاستنتاجات

.

DAR AL AFAK